الشريعة الإسلامية ومكانتها
فى تاريخ المجتمع الإسلامى

يظن بعض السطحيين أن تطبيق القيم الإسلامية قديمًا أو حديثًا؛ يرتبط بدولة أو مجتمع أو شعب ملائكى. . . فكأن تطبيق الشريعة فى رأيهم مفتاح سحرى يلغى الجانب البشرى، ويقضى على النوازع المادية والغرائزية. . !!

إن هذا قد يجوز بالنسبة إلى قلّة، ذات فطرة واستعداد معينين؛ لكن المجموع البشرى يعيش الصراع الداخلى بين الخير والشر، ويرتفع ويهبط، ثم يتوب ويرتفع، ويخلط العمل الصالح بغير الصالح.

بيد أن هناك ضمانتين استحق بهما المجتمع الإسلامى، وهذا التاريخ الإسلامى أن يكونا تاريخًا ومجتمعًا إسلاميًا، وهاتان الضمانتان ترتفعان بهذا المجتمع عن مستوى أى مجتمع بشرى آخر.

الأولى: أن هذا المجتمع مرتبط بأصلين ثابتين لا يمكن تحريفهما عن موضعهما بتأثير سلطة فوقية عقدية (بابوية)، أو سلطة عسكرية أو سياسية حاكمة. . . فالقرآن والسنة فوق عبث العابثين وجبروت المتجبرين. . . وهذه هى الضمانة الأولى التى انبثق عنها ـ فى مجال التطبيق والفكر معًا ـ أن أصبح محمد (عليه الصلاة والسلام) ـ صاحب السنة القولية والفعلية ـ هو الإمام النموذج لهذا التاريخ وحضارته الإسلامية. على المسلمين ـ إن كانوا مسلمين حقًا ـ أن يعيدوا عبر كل مراحل التاريخ تقويم حياتهم الفكرية والأخلاقية والإنسانية؛

لتقترب من نموذج هذا النبى (القدوة العملية والقرآن المتحرك الحى) . . . وقد عاش سيدنا محمد (عليه الصلاة والسلام) كل أطوار الواقع البشرى . . . فسالم وحارب، وتزوج وأنجب، وعاشر الأغنياء والفقراء، والخدم والعبيد والنساء، ومرض وعوفى، وباع واشترى، وعامل الصغار والكبار، ودخل الأسواق . . .

وبإيجاز قدم شخصية واضحة كل الوضوح تجمع بين البشرية والنبوة، تهتدى البشرية بالنبوة؛ ولكن تبقى النبوة فى دائرة العصمة، التى لا يطالب الناس بها، وتصبح البشرية المهتدية بالنبوّة مجالاً للاقتداء والسباق بين الناس . . .

أما الضمانة الثانية لهذا المجتمع الإسلامى : فهى الرأى العام ـ رأى جمهور الأمة ـ الذى يبقى ـ فى ضوء فطرته التى امتزجت بالشريعة ـ داعيًا للمعروف، ومنكرًا للمنكر، مهما كان السلوك مغلوطًا . . . ومهما كان ضغط بعض الحكام وبعض الأوضاع وبعض دعاة الإفساد؛ فالمجتمع المسلم يبقى منكرًا للزنا، وللخمر، وللربا، وللاستغلال، والشذوذ الجنسى، ولم يسمح قط ـ فى عرفه أو إجماعه ـ بإباحة شىء مما أباحته بعض الحضارات، وآخرها الحضارة الغربية؛ التى تبيح اللواط، والزنا، والربا، والخمور، والتفرقة العنصرية، واستنزاف ثروات الشعوب، والكذب على أنبياء الله، واستئجار عقول بعض المزيفين من أبناء الحضارة المغلوبة، وذلك لتشويه حضارتهم، والتجنى عليهم !!

لقد كان هذا الرأى العام المسلم (ضمانة طبيعية) تعصم المسلمين من التفرق الفكرى والعقدى والتشريعى، ومن الضلال الأخلاقى ـ بصفة عامة ـ مهما استبد الجهل بالمسلمين، وكان من نتيجة هذا الرأى العام المسلم أن المسلمين الأوائل لم يقلدوا كل داعية ـ كما تفعل المجتمعات الغربية ـ «وإنما اختاروا ـ بوعيهم الإيمانى ـ من بين آلاف الدعاة ومئات المجتهدين عددًا محصورًا أولوهم الثقة، وانتظموا وراءهم، ونظموا أنفسهم، ولم يسمحوا ـ فى الإفتاء ـ بمجال للفوضى»[1] .

• وفى ظل الثوابت والإجماع والحس الإسلامى العام، انطلقت الأمة الإسلامية فى رحلة صناعة تاريخها وحضارتها، تواجه كل عصر بما تحتاج إليه تحدياته،

(١) حسن الترابى : تجديد الفكر الإسلامى، ص: ٥٨، الدار السعودية للنشر، ط٢/ ١٤٠٧هـ بتصرف .

وتزودها الثوابت بالأسلحة، ويحكم حركتها الرأى العام، وكانت تفرق دائمًا بين مجالى النصّ والرأى، والشريعة والفقه، وما يقبل الاجتهاد وما لا يقبله. . . ومعلوم أن التطبيق إنما يأتى تلبية للواقع العملى، ولما كانت الحالات الاجتماعية لا تتكرر أبدًا فى التاريخ؛ إنما تتشابه مجرد تشابه، فإن أى حكم تطبيقى فى حالة مضت، وليس من شرع الله ولا من عمل رسول الله ﷺ؛ إنما يصلح للاسترشاد به فى الحالات المشابهة، التى تعرض للأجيال المتجددة، ولكنه لا يبلغ حد الإلزام المطلق؛ لأنه مجرد رأى بشرى فى شريعة الله، وليس جزءًا من الشريعة الثابتة الصادرة من الله [1].

فهكذا كان الميزان ثابتًا. . . وحول هذا الميزان نشأ فى كل عصر مجتهدون، وأئمة عرفنا بعضهم؛ لكن أكثرهم لا يعرفهم إلا أهل الاختصاص. . .

أما على مستوى ارتباط التاريخ الإسلامى - بصفة عامة - بشريعته؛ فإن هذا الارتباط هو الذى صنع نسيج العلاقات الاجتماعية فى شتى المستويات والتعبيرات، دون أن يعنى ذلك جمودًا عند أشكال معينة؛ بل إن تنوع المجتمعات، وتغير العصور الذى هو الترجمة الصحيحة لصلاحية الإسلام لكل زمان ومكان. . هذا التنوع قد مكن المسلمين - فى ظل الثوابت والرأى العام بحسه الإسلامى - من أن يبدعوا أنماطًا حضارية مختلفة الشكل والتعبير؛ لكنها ذات روح واحدة، وإن الصور التاريخية للمجتمع الإسلامى لا تحدد ولا تستوعب كل الصور الممكنة للمجتمع الإسلامى، فلكل جيل أن يبدع نظمه الاجتماعية فى حدود المبادئ الإسلامية، وأن يلبى حاجات زمانه باجتهادات فقهية قائمة على الأصول الكلية للشريعة، على شرط اتباع مناهج صحيحة فى الاجتهاد، والاتفاق بين جمهور فقهاء الأمة الإسلامية فى كل جيل؛ بحيث لا تدع الأمر فوضى لكل من شاء كيف شاء[2].

---

(١) سيد قطب: نحو مجتمع إسلامى، ص: ٥٢، دار الشروق، ط٨/ ١٩٨٨م - مصر.
(٢) المرجع السابق، ص: ٥٢.

لقد كان المجتمع الإسلامى إسلاميًا مرتبطًا بالشريعة، ولو لم يكن كذلك لظهر فيه مجتهدون يبيحون ما حرم الله، كما وقع فى المجتمعات الغربية؛ التى أباحت زواج الرجل بالرجل، والمرأة بالمرأة، وتقنين الشذوذ الجنسى، ودعوة جمعياته... وهى المجتمعات التى يخطئ بعض المؤرخين ويطلقون عليها (مجتمعات مسيحية)... فعلى الرغم من الثروة الفقهية الإسلامية الهائلة، لم نجد مذهبًا فقهيًا - أو مجتهدًا ما - يبيح زواج الرجل بالرجل، كما باركت المجتمعات المسماة بالمسيحية العلمانية ذلك، ولم نجد أى مذهب فقهى - ودعنا من الخارجين على الإسلام، أو المأجورين من قبل دين آخر، أو نحلة أخرى - يبيح الزنا، أو الربا، أو الخمور، أو الدعارة الرسمية!!

ومن البديهيات أن المسلمين عاشوا حياة اجتماعية عبر أماكن شاسعة، وبصورة كثيرة، وأن هذه الحياة الاجتماعية قامت على نظم أسرية، وعلى عادات وتقاليد، وعلى أنماط من العلاقات الموجهة من قبل المبادئ المسيطرة... وقد كانت لهؤلاء المسلمين بالتأكيد نشاطات يتكسبون منها - زراعة أو صناعة أو حرفًا أو تجارة، أو مهنًا عقلية وثقافية - كما كان لهم بالضرورة أسواق للتبادل والبيع والشراء!

وفى تلك العصور ونتيجة تخلف المواصلات كان مستحيلاً أن تعيش أمة عالة - فى أساسات حياتها - على أمم غيرها؛ ولذلك كان على المجتمع الإسلامى أن يعمل، وأن يكفى نفسه على الأقل، وإلا تَعرَّض للفناء، ولقد بقى المجتمع الإسلامى - على الرغم من كل ما وقع فيه من انحرافات - بعيدًا عن صورة الإقطاع الأوروبى الذى يملك فيه الإقطاعى الأرض ومن عليها من عبيد الأرض؛ الذين لا يملكون حق الانتقال إلا بإذن السيد، كما كان الحال فى العصور الوسطى، وكان الذى حماهم من «حتمية» الإقطاع - ماركسيا - تحاكُم ذلك المجتمع إلى شريعة الله، برغم كل الظلم الناشئ من تجاوز بعض حكامهم، فيما يتعلق بأشخاصهم لحدود الله؛ ولكن الناس - فى ظلهم - يتحاكمون فيما بينهم بشريعة الله [1].

(١) محمد قطب: حول التفسير الإسلامى للتاريخ، ص: ١٤٥، نشر المجموعة الإسلامية - السعودية، ط١

وقد بقى المجتمع المسلم - بالرغم من كل ما وقع فيه من تجاوزات - مجتمعًا يحرص على نشر العلم، ويفتح المدارس، ويوقف عليها من الأوقاف ما يكفل للمعلمين والمتعلمين معاشهم من سكن وملبس ومطعم، وذلك قبل أن تنهض أوروبا نهضتها وتعرف قيمة العلم.

وبقى المجتمع - رغم كل انحرافاته - نظيفًا إلى حد كبير من الفاحشة الخلقية، بسبب التزامه بتعاليم دينه فى أمر الحجاب، ومنع الاختلاط والتبرج، وفى أمر الزواج المبكر، وبقى مجتمعًا متآخيًا متكاملاً مترابطًا... يخرج المسلم فيه من المغرب حتى يصل إلى إندونيسيا لا يوقفه حاجز واحد من حواجز الحدود السياسية أو «القومية» أو «الوطنية»... فقد كان فوق كل ذلك !!

وبقى - برغم كل ما اعتوره من اضطراب الأرض عند ضعف سلطان الدولة - أقل مجتمعات الأرض جرائم، وأكثرها طمأنينة وأمنًا وبركة [1].

وكان للمرأة المسلمة مكانها ونصيبها فى صناعة هذه الحياة الاجتماعية فى إطار الشريعة الإسلاميةالتى تؤكد على أن بناء الإنسان - رجلاً أو امرأة - هو أول الأبنية فى صناعة الحضارة، وأن التضحية بوظيفة بناء الإنسان - عن طريق هدم الأسرة - تمزيق للبناء الاجتماعى كله، وقد ضمت كتب التراجم والطبقات، وأعلام النساء ما يؤكد وجود المرأة فى الحياة الإسلامية وجودًا بنَّاءً تحكمه شريعة الإسلام.

ونحن لا نريد أن نُسهب فى الحديث عن موضوع (الرق) والموالى بصفة عامة، إلا أننا نستطيع القول بأن المجتمع الإسلامى كان مجتمع أحرار، وأن باب الحرية كان مفتوحًا أمام كل من يشعر فى نفسه بقدرته على تحمل أعباء الحرية ومسؤوليتها، وذلك عن طريق (حق المكاتبة) الذى يذهب بعض الفقهاء إلى أنه حق للعبد، وأن على السيد أن يستجيب للرقيق متى طلب المكاتبة، وأن على المجتمع الإسلامى أن يساعد العبد فى الحصول على حريته !! وأن يدفع له من المال ما يعينه على تحقيق ذلك، كما جاء فى آية : ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى

(١) المرجع السابق، ص: ١٤٦.

الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

لقد حرر الإسلام الإنسانية كلها نفسيًا وفكريًا وتشريعيًا؛ عندما جعل العبودية لله وحده، وأرسى الحقوق الإنسانية العامة.

فلقد كان العبيد يقفون مع السادة فى المساجد سواء بسواء، وقد استطاعت أعداد كبيرة منهم أن تحتل مناصب رفيعة؛ بل أن تشكل دولاً خدمت الإسلام كثيرًا، وأن تكون جيوشًا دافعت عن عقيدة الإسلام وبلاد المسلمين فى معارك خالدة.. وهذا يؤكد ما قلته من وجود أرضية فكرية ونسيج نفسى وأخلاقى وتشريعى يسود هذا المجتمع، بصرف النظر عن الوظيفة الاجتماعية للطبقات المختلفة!!

وفى إطار هذه الحياة الاجتماعية الشاملة والعادلة كانت للمسلمين مساجدهم التى كانت تقوم بدور قائد، ولم تكن مجرد دور للعبادة؛ إذ إن هذا المفهوم الذى يؤدى إلى (الرهبنة) والانعزال أو الانسحاب لم يعرف فى الإسلام، لا فى داخل المسجد ولا فى الحياة الاجتماعية كلها... فالمسجد يتفاعل مع الحياة، والأرض كلها مسجد تخضع لقيم الإسلام، وتهدف إلى عمارة الأرض؛ لتحقيق عبادة الله، ونشر عقيدة توحيد الله فى الأرض... وعندما نريد الحكم على مدى إسلامية هذه الحياة الاجتماعية - أو الحكم بعدم إسلاميتها - فإننا يجب أن نقوم «بتفكيك» شتى النشاطات والعلاقات الفردية والأسرية والاجتماعية العامة... أى أننا - بإيجاز - يجب أن نرصد المجتمع الإسلامى والناس الذين يعيشون فيه فى كلّ أوضاعهم وبكل شرائحهم، مسلطين الضوء على شبكة العلاقات الاجتماعية فى شتى أحواله؛ من جد وترويح وحزن وفرح وسلام وخلاف وزواج وطلاق... إلى آخر كل الخيوط المشكِّلة لنسيج الحياة الاجتماعية.

وفى الحياة الاقتصادية - لكى يكون حكمنا موضوعيًا كذلك - يجب أن نرصد مدى تمثيل المجتمع الإسلامى لأبواب المعاملات كلها، ونقيس ما كان سائداً من

النشاطات الاقتصادية على أحكام المعاملات الإسلامية، فمثلاً: هل كان المجتمع الإسلامى فى عصوره المختلفة يخضع لسيادة الربا؟ أو أن الربا كان ـ ككل صور الشذوذ ـ كان سلوكًا منبوذًا فرديًا يقاومه المجتمع؟

لقد كان المجتمع الإسلامى ـ إذن ـ مجتمع (القرض الحسن)، والتكافل الاجتماعى (ونلاحظ هنا ظاهرة الحبوس والأوقاف التى امتاز بها المجتمع الإسلامى).

هل كانت الزكاة فقط هى الواجب الذى يؤديه المسلم، أو أنه كان يؤدى واجبات كثيرة مثل حقوق الجيران، وحق الماعون، وحق الضيافة، وحق ابن السبيل فى الإيواء، إلى آخر هذه الحقوق؟

وهكذا نتدرج إلى شتى النشاطات الاقتصادية والمالية والاجتماعية لنقدم الرأى المحايد فيها.

ولعلنا نتساءل هنا: لماذا لم تظهر ـ ولم تنجح ـ كل صور الشيوعية أو الاشتراكية فى العالم الإسلامى؟ بينما ظهرت أو انتشرت فى المجتمعات الغربية، وكادت تجتاح الغرب كله لولا أن بادر إلى تحقيق صور من التكافل والضمان وحقوق الإنسان سدت الباب فى وجه الشيوعية، وأطلقت الإنسان إلى عالم العلم والعمل والإبداع؟... أليس قيم تحقيق التكافل والضمان، وحقوق الإنسان هى التى حالت دون وجود صراع اجتماعى أو اقتصادى فى المجتمع الإسلامى على النحو الذى ظهر فى حضارات الإغريق والرومان وأوروبا الحديثة؟!

ولكى نحكم على الحياة الثقافية والفكرية والتعليمية؛ يجب أن نقوم بعملية التحليل نفسها، فنتتبع كل الخلايا العلمية والتثقيفية؛ بدءًا بالدور والكتاتيب، وأروقة المساجد، ومن ثم المدارس النظامية، والجامعات، والرباطات، والمكتبات العامة والخاصة.

إن الأمر ليس عملاً هينًا ولا بسيطًا، ويجب أن يجتهد المؤرخون فيه، كما اجتهدوا فى استقصاء الوقائع العسكرية، وحياة الساسة، وكل ما صغر من

«أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام»[1]، وغيرهم ممن بويعوا بعد الاحتلام !!!

لقد قدمت الشرائح المختلفة ما تستطيع من جهد، فأفرزت لنا كيانًا مستقلاً اسمه (الحضارة الإسلامية) . . . وقد قام المسلمون أنفسهم ـ على نحو ما ذكرنا ـ بنقد مصادرهم ومؤرخيهم؛ بهدف الوصول إلى الحق، وقد قاموا بهذا النقد وفق مبضع جرىء قوى، لا يخشى فى الحق لومة لائم . . وقد استطاعوا ـ بهذا المنهج ـ أن يصححوا مفاهيمهم وسلوكياتهم، وأن يحموا سيرة نبيهم ﷺ وسنته القولية من كل أوهام يريد المغرضون والأعداء إقحامها لتشويه المثل الأعلى والقدوة وتضليل منهج المسلمين.

كما أن مصادر كثيرة ـ لم تأخذ حقها من الدراسة والإفادة بعد، وقد ألمحنا إلى بعضها؛ ككتب الطبقات والرحلات والجغرافيين والأدب والفقه ـ قد قدمت أنماطًا ونماذج من الحياة الاجتماعية والاقتصادية . . . وهى تحتاج إلى أن تصبح هى وغيرها من كتب الحضارة ـ قبل كتب السياسة ـ مناط البحث التاريخى، حتى نكتشف ـ بوضوح ويقين ـ كيف أن الشريعة كانت تحكم هذه الحياة الإسلامية المهيمنة والصانعة لنسيج الحياة، وشبكة العلاقات.

ومن الجدير بالتوضيح؛ أن ما يفعله بعضهم من ربط مستوى التزام الساسة بالإسلام بالتزام المجتمع ـ ومنهم مدرسة الأستاذ «محمد أركون» ـ إنما هو ارتباط فى غير موضعه . . . ولو لزم وجود هذا الارتباط فى مسيرة الأديان والعقائد لما عاش أى دين . . .

ولكان اليهود ـ مثلاً ـ قد ذابوا فى الشعوب الأخرى؛ إذ إنهم قلما قامت لهم دولة فى التاريخ . . ومع ذلك تحملوا الاضطهاد والاغتراب، وبقوا حتى اليوم يعلنون هويتهم الدينية، حتى فى اسم الدولة التى استطاعوا تسخير القوى الكبرى لإنشائها . وهى «إسرائيل» بل ربما كان الاضطهاد السياسى دافعًا إلى مزيد من التماسك والالتزام.

---

(١) اسم كتاب المؤرخ الكبير لسان الدين بن الخطيب.

وفى التاريخ الإسلامى كانت رغبة المجتمعات الإسلامية الدائمة هى الالتزام بالإسلام والتمسك به « إنها ما استسلمت بسهولة لتقاليد الحكام؛ بل شقت طريقها المستقل بمواجهتهم، وعملت جادة من أجل إعادتهم إلى جادة الصواب»[1]...

وعندما كانت تعجز؛ فإنها كانت تقاوم بالفعل الحضارى، فيعمل الدعاة والفقهاء والمحتسبون على إنكار المنكر ومقاومة مفاسد السياسة، ويتطوع المجتمع المسلم ببناء المؤسسات الإسلامية التى تغنيه عن الحاكم، ويحاصر بها أهواء الحكام المنحرفين، ومعظم المساجد والكتاتيب والأوقاف الخيرية كانت تقوم على أكتاف الشعوب المسلمة... وما زالت حتى اليوم فى أكثر بلاد الإسلام!!

وعبر عصور الحضارة الإسلامية المختلفة كان المجتمع الإسلامى - اعتمادًا على بنائه للفرد والأسرة المسلمة والتربية والتعليم الإسلاميين - يتحرك فى عملية جهاد مستمر لصياغة حياته وفق شريعة الإسلام، ماضيًا على جهات ثلاث متناغمة ومتكاملة: حركة ذاتية عميقة؛ لتمكين الإنسان الفرد من المزيد من التحقق بالإيمان، وحركة جماعية أفقية؛ لتمكين المجتمع المسلم من حماية نسيجه وإحكام حبكته، وحركة صوب الخارج تحمل بعدًا عقديًا؛ يتوسل بالسياسة أو القوة العسكرية حينًا، وبالفعل الحضارى والكلمة المؤمنة الهادية فى أكثر الأحايين[2].

وبالمنظور الشمولى نفسه نرصد الإطار العام لحركة التاريخ الإسلامى وحضارته، من خلال فاعلية الإنسان المسلم وإبداعه، فنجد هذا الإطار تنتظمه مراحل أساسية كبرى هى[3]:

---

(١) عماد الدين خليل: ملاحظات فى تاريخ المجتمع الإسلامى، ص: ٨، نشر مكتبة الثورة - القاهرة.

(٢) المرجع السابق، ص: ٥، بتصرف.

(٣) محمد عبد الهادى أبو ريدة: روح الحضارة الإسلامية ومميزاتها، دراسة نشرت ضمن أعمال قسم الثقافة الإسلامية فى جامعة الإمام (١٤٠٣هـ)، بتصرف.

١ ـ مرحلة تكوين الإنسان المؤمن (النموذج)

لقد تم فى عهد الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ تكوين المسلم تكوينًا دينيًا شاملاً لشؤون الحياة الدنيا، وهذا العهد النبوى (عهد الصحابة رضى الله عنهم) هو أساس كل تحضر إسلامى، وفى كثير من مراحل التاريخ الإسلامى تمت محاولات ناجحة لبناء إنسان مسلم يقتفى أثر النموذج، وكان لهؤلاء دور كبير فى إثراء الحضارة الإسلامية، ونهوضها فى محاط كثيرة.

٢ ـ مرحلة تبليغ أساسات الحضارة الإسلامية للأمم

وهى مرحلة الفتوحات الكبرى؛ التى كان العصر الأموى قمتها، وقد تكرر نموذجهم فى التاريخ على يد المرابطين فى المغرب، وبنى أمية فى الأندلس، والمماليك والأكراد والعثمانيين فى بعض عصورهم.

٣ ـ مرحلة اللقاء الحضارى بين الإسلام وبين حضارات الأمم

وقد تفاعل المسلمون مع حضارات غيرهم، وسرعان ما تفهموا روح الحضارات الأخرى وعناصرها، وقاموا ببناء حضارة روحها وجوهرها الإسلام، ورداؤها كل مظاهر التحضر الإنسانى، وهذا تحقق فى العصر العباسى حتى أواسط القرن الرابع الهجرى ـ مع بعض الملاحظات على عصر المأمون ـ وهذا النموذج تكرر فى فتح الإسلام للهند، وفى التفاعل الإسلامى الواعى (وليس العلمانى) مع حضارة أوروبا المعاصرة.

٤ ـ مرحلة الإبداع مع التنوع

وهى تمتد حتى أوائل القرن الثامن الهجرى، وإن كانت قد عاقتها غزوات المغول وما أعقبها، وفى هذه المرحلة كان التأثير الكبير لحضارة الإسلام فى الحضارة الغربية الأوروبية، وهى التى لم تزدهر إلا بعد المعرفة بالإسلام وحضارته[1].

٥ ـ مرحلة الحضارة عند مختلف شعوب الإسلام

فى فارس والهند ومصر وفى الدولة العثمانية.

---

(١) الموضع السابق.

٦ ـ مرحلة الركود والتخلف تحت سيطرة الغرور الحضارى وقهر الاستعمار.

٧ ـ مرحلة النهضة الحديثة فى مختلف بلاد الإسلام

فى القرنين التاسع عشر والعشرين وما تبع ذلك من ظهور الصحوة، وبروز الرؤية الإسلامية والمناهج الإسلامية لكتابة التاريخ، ولتأصيل علوم الاجتماع والتربية والنفس والإعلام والأدب؛ بمنظور حضارى إسلامى متميز[1].

ومرة أخرى، ونحن نقدم نظرة تقويمية أخيرة لتاريخنا الإسلامى وحضارته... بعد تقديمنا بعض التفصيلات الضرورية عن العصور التى «عَلْمَنَها» الأستاذ/ محمد أركون بعدد من الأسطر!!

مرة أخرى ـ ونحن نقدم هذه النظرة التقويمية العامة لتاريخنا الإسلامى، وحضارتنا الإسلامية ـ نوضح أن المنهج العلمى يقتضى من الذين يحكمون على تاريخنا ومستوى ارتباط أبنائه بالشريعة أن يقوموا بالبحث الدقيق فى نسيج الحضارة الإسلامية أو الفحص العميق لمكوناتها وعناصرها الفاعلة، وخلاياها المتعددة فى مستويات القاعدة، وفى مستوى القمة، وفى مستوى الإبداع الفكرى، وفى مستويات العمل الجسدى والنشاطات اليومية... كما يقتضى المنهج تتبعًا منصفًا للحركات التى يحلو لبعضهم أن يسميها «حركات ثورية»، مع أنها فى تصورنا «حركات إصلاحية» أرادت العودة بالأمة إلى الكتاب والسنة، حتى إن أخطأ بعضها فى أساليب التغيير... هذا إذا استثنينا بعض الحركات الموجهة من عقائد مضادة كحركة الباطنية والقرامطة.

لقد كان كل المختلفين فى حضارتنا؛ يطالبون بالعودة إلى الإسلام الصحيح... إنه القاسم المشترك الذى لا يُختلف حوله... وكلهم يظن أنه الأقرب للصواب فى دعوته ومنهجه... وكلهم مجتهد، ولم يكن أحدهم ليدعو إلى نبذ الإسلام، وإلا لانتهى فوراً؛ لأن الخروج على الإسلام اتجاه مرفوض من الأمة كلها!! ولم يكن الأمر ـ كما فهمت المدرسة العلمانية وعلى رأسها (محمد أركون) ـ مجرد تمسح فى الإسلام، أو تدثر به؛ لتحقيق أغراض

(١) د. محمد أبو ريدة: المكان السابق.

شخصية!! بل كان الإسلام - بيقين - هو الهدف المشترك، وكان مصدر الخلاف بينهم تغليب حق على حق، أو اعتماد بعضهم ورفض الآخرين للتأويل، أو ترجيح فقه على فقه آخر.

وهذا الخلاف - بالطبع - قد يحتدم عند وجود خلل فى السلوك الذى هو من طبيعة البشر، فتتقدم جماعة للتصويب، ويقاومها الآخرون لخروجها على الطريق الشرعى - فى رأيهم - أو لأنهم فى موقف يبصرون فيه بعض الحقائق التى لا يبصرها الآخرون.

ونحن بالطبع لا نقوِّم هنا شتى السلوكيات التى وقعت فى عصور تاريخية كثيرة، كى نثبت صحة هذه الحقيقة [1] بدءًا بخلافة على ومعاوية (رضى الله عنهما)، وحتى ثورة البربر فى المغرب ضد ولاة الجور، الذين كانوا يبقون الجزية على من أسلم، وأيًا كان الأمر؛ فعندما كانت تتكاثف الأخطاء وتكل السواعد عن حمل الراية الإسلامية والحضارية، كانت سواعد أخرى فتية تتقدم، فتنتهى المرحلة السابقة، وتبدأ مرحلة لاحقة... لتكن السواعد القادرة على حمل الراية سواعد عربية أو بربرية أو تركية أو فارسية أو كردية أو حتى مماليك، من هؤلاء الذين كانوا عبيدًا فرفعهم الإسلام بحضارته إلى مستوى القيادة والسيادة... ليكن هؤلاء أو أولئك.. المهم أن يكونوا تحت الشعار الثابت شعار الإسلام.

إن حضارة الإسلام حضارة منفتحة قادرة على المواجهة، وتغيير أدوار البطولة بين أبنائها، والكشف عن طاقاتها الكامنة، واستثارة كل الطاقات.

وفى نهاية هذا الشوط، وبالإضافة إلى كل ما ذكرناه... نقول: إن رصد المجتمع الإسلامى من داخله يحتاج إلى تحليل اجتماعى خاص؛ فهذا المجتمع يمزج بين العبادات والمعاملات، وتمتد فيه مساحة العبادة، فتصبح الأرض كلها فى مفهوم المسلم وسلوكه مسجدًا.

---

(١) انظر فى الحديث عن الخلاف بين على ومعاوية - رضى الله عنهما - العواصم من القواصم - لأبى بكر بن العربى، بتحقيق محب الدين الخطيب، وانظر فى تحقيق الفتن فى المغرب: ابن عذارى: البيان المغرب، بتحقيق إحسان عباس، وغيرهما من المصادر.

ولا يصلح للمسلم أن يعطى للمسجد يومًا وينفلت من العبادة بقية أيام الأسبوع، وعندما ننظر فى حقيقة العبادات والشعائر التى يطالب المسلم بها، ولا يستحق صفة الإسلام إذا لم يؤدها، نجدها ذات طبيعة اجتماعية، فهى غير محصورة فى المسجد أو الفرد أو الأسرة.

فالصلاة ذات أبعاد اجتماعية، والحضور لها فى المسجد يحقق صلات، ووظائف اجتماعية... وصلة الزكاة بأنواعها المختلفة بالحياة الاجتماعية لا تحتاج إلى دليل، ويتفرع عن العبادة وظائف اجتماعية لها قيمتها، وعلى رأسها: بر الوالدين، وصلة الأرحام، وحقوق الجيران، وزيارة المرضى، وحق الضيافة؛ الذى يذهب فقيه مثل ابن حزم الأندلسى (ت٤٥٦هـ) إلى وجوبه ثلاثة أيام... كما يذهب إلى أن (حق إعارة الماعون) فرض، كذلك فى حدود الطاقة...

ولو ذهبنا نستقصى شتى العبادات والأوامر، والنوافل المؤكدة، وفروض الكفاية؛ لوجدنا أن المسلم - بحكم كونه مسلمًا - يعيش الحياة كلها محكومًا بشريعة الله، ولا يجد إلا الله يتجه له بنشاطه؛ لأن هذا من مقتضيات توحيد القصد والعناية. «ومن ثم تعد كل خدمة اجتماعية وكل عمل من أعمال الخير عبادة»[1]، قال ﷺ: «الساعى على الأرملة والمسكين كالمجاهد فى سبيل الله، أو القائم الليل الصائم النهار»[2]...

وإذا رصدنا بعض الأخطاء فهذا - كما ذكرنا سلفًا - ضرورة بشرية؛ لأن المجتمع الإسلامى ليس مجتمع معصومين أو ملائكة... بيد أن ضمير المسلم ووعيه يرفضان الأخطاء، ولم يسع المجتمع الإسلامى إلى تقنين خطأ قط، أو تحويله إلى قاعدة، كما تفعل المجتمعات المادية والعلمانية؛ فعندما عجزت أمريكا منذ نحو قرن عن تحريم الخمور، وأنفقت مليارى دولار، عادت فأباحتها بقانون طرب له الشعب الأمريكى؛ أما المجتمع الإسلامى فهو يقاوم الذين يبيحون

(١) سيد قطب: العدالة الاجتماعية فى الإسلام، ص: ١٥، طبع دار الشروق، ط ٧ (١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م).

(٢) رواه الشيخان، والترمذى، والنسائى.

المحرمات، ويرفضون فتاواهم، ويصوغ حياته ـ أفرادًا أو عائلات ـ أو تقاليد وعادات، أو تربية أو أخلاقًا . . . وفق شريعة الإسلام.

وإذا نظرنا إلى خضوع المجتمع الإسلامى للشرعية من زاوية انبثاق أفكار المسلم وسلوكه عن عقيدته، مثلما تنبثق الأخلاق المادية عن الاشتراكية، والأخلاقية الفردية والبورجوازية عن الرأسمالية، والسلوكيات المتخبطة عن العقائد الوثنية؛ فسوف نجد الصلة قوية بين عقيدة التوحيد، وقيم المسلم المسيطرة عليه، «فهناك قيم وأخلاق تنبثق من تصور أن هناك ألوهية واحدة، وعبودية شاملة لكل شيء وكل حي . . . وهناك أخلاق تنبثق من التصور الإسلامى للوجود وعلاقته بخالقه، ولمركز الإنسان فى هذا الوجود، ولغاية وجوده ووظيفته، ونوع ارتباطاته وعلاقته بالكون المادى، وبالأحياء وبنى جنسه كذلك، وعلاقة هؤلاء جميعًا بالله»[1]، وبإيجاز: فإن الأوضاع الاجتماعية بجملتها، والأوضاع السياسية تطبيق واقعى للقيم المنبثقة من هذا التصور[2].

وبالإضافة إلى الترابط العضوى بين العقيدة والشريعة من جانب، وحياة المسلم من جانب آخر، فثمة طبيعة أخرى للإسلام تجعل الترابط بين حياة المسلم ودينه ترابطًا قويًا؛ لا ينحصر فى دائرة العبادات ـ مع اتساعها ـ ولا المعاملات ـ مع اتساعها ـ بل إن العلاقات التشريعية الإسلامية تغطى كل النشاطات البشرية فى المجتمع، وليس هناك منطقة يشعر فيها المسلم بأنه خارج دائرة الثواب والعقاب؛ ولئن كانت المصادر الشرعية صادرة عن الوحى فإن التطبيق الحى لأصولها فى واقع الحياة، جعلها تثمر ثروة فقهية تراكمت أحكامها من خلال الصلة المباشرة بين الجمهور والفقهاء، فالناس يقصدون الفقهاء بمشكلاتهم، ويقصدون القضاة بمنازعتهم، وهم يجدون من الفقهاء والقضاة والمحتسبين والعلماء؛ الرأى والتوجيه والكل يأخذ من شريعة الإسلام[3]!!

---

(١) العدالة الاجتماعية فى الإسلام، ص: ٢٧٢.

(٢) المرجع السابق.

(٣) طارق البشرى: ندوة التراث وتحديات العصر، القاهرة (١٩٨٤م) (مركز دراسات الوحدة العربية).

وفى ضوء هذه الحقائق يتجلى لنا ـ بيقين ـ أن القول الذى يلوكه العلمانيون حول عدم تطبيق الشريعة فى التاريخ الإسلامى وفى الحياة الإسلامية بعد الراشدين يمثل غاية فى الاستخفاف بالعقل البشرى، وهو يؤدى ـ كما يقول الكاتب والمفكر «غير المنحاز لتراثنا» (محمد عابد الجابرى) إلى عدمية مخيفة ـ إلى «العدم التاريخى» [1]، فأين سنضع الآلاف بل عشرات الآلاف من الفقهاء الذين عرفهم تاريخ الإسلام؟ وأين سنضع كتب الفقه والاجتهادات والفتاوى؟ ونحن إذ نُطلق هذه الأحكام التعسفية نتساءل مع الجابرى : ما حقيقة إسلام أجدادنا وأسلافنا؟ ألم يكونوا مسلمين؟ ألم يطبقوا الشريعة فى عباداتهم وعقود زواجهم ومعاملاتهم؟ إننا نقول : الإسلام دين ودولة . . . نعم، وقد كان كذلك بالفعل، أما إذا قلنا إن الشريعة لم تطبق منذ الرسول عليه الصلاة والسلام أو منذ الراشدين، فمعنى ذلك أن الإسلام لم يكن دينًا مطبقًا، ولا كان دولة طوال الأربعة عشر قرنًا المنصرمة . . فهذا غير صحيح تاريخيًا، وغير مقبول منطقيًا . . . إنه قول يجر إلى عدمية مخيفة، تتركنا بدون هوية ودون تاريخ، وبالتالى بدون حاضر وبدون مستقبل!!

* * *

(١) انظر بتصرف كتابات محمد عابد الجابرى : فى «المسألة الثقافية»، ص: ٦٧، وغيرها، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، وانظر الجابرى «الدين والدولة وتطبيق الشريعة»، ص: ٦٢، ومواطن كثيرة، بيروت ١٩٩٦م.